

نظرية الوصل والفصل عند الإمام عبد القاهر الجرجاني

عبد المجيد لعراس
- جامعة الجزائر -

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد فان اللغة العربية من أغنى اللغات كلها ، وأوسعها مذهباً وأدقها تصويراً وكيف لا فقد فسحت صدرها لكل غرض تناوله البشر ، ولم تضق ذرعا بنتائج أفكار الفلاسفة والحكماء ووسعت جميع العلوم والفنون ولا غرو ، فان من أكبر مفاخرها أن نزل القرآن الكريم بها الذي هو المعجزة الكبرى والآية الخالدة الدالة على صدق رسول الله ﷺ فهو أبلغ كلام وأعلاه طبقة وأسماء منزلة .

ومن أهم بحوث البلاغة بحث الفصل والوصل عل غرار ما تناوله رائد البلاغة وقائدها بلا مدافع ، وحادي عيسها بلا منازع ، الإمام عبد القاهر الجرجاني فقد كانت البلاغة في عهده رافلة في أبي حليها مزدانة ، بأجمل حليها لأنه قد عالجهما خالصة من شوائب المحاكاة اللفظية ، ثم خلف من بعده خلف أخضعوها لجدل الفلاسفة ، وأدغموها في المخالفات اللفظية فتعسفت مباحثها وأظلمت دروبها .

فمن الخطأ الصارخ انهم أقحموا مباحث لا تتصل بالبلاغة فنجدهم حين يتحدثون عن الجامع بين الجملتين يتلمسون الطريق الى الفلسفة ليتحدثوا عن الجامع الخيالي والوهمي والعقلي ويغفلون طبيعة الموضوع الأصلي فهذه الأسباب وهاتيك الحوافز أجديني أستمد العون من السماء سائراً على نهج الإمام عبد القاهر في مبحث الفصل والوصل .

(وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

الفصل والوصل ومنزلتهما

اتفق الباحثون في البلاغة العربية أن بحث الفصل والوصل يعد من أهم المباحث البلاغية ، وإذا كنا نعلم أن الإمام عبد القاهر الجرجاني هو أول من تناول هذا المبحث بافاضة وعمق فجمع شتاته وضم متفرقه ووضع له ما يشبه الضوابط التي تعين الباحث على ادراك أسراره فإنه يجب أن يكون معلوماً أن المتذوقين لأسرار البلاغة قبل الإمام عبد القاهر كانوا يدركون منزلة الفصل والوصل بين الجمل ، فقد روى صاحب الصناعتين عن بعض السابقين أن المأمون قال «ان البلاغة اذا اعتزلتها المعرفة بالفصل والوصل كانت «كاللآلئ بلا نظام» وقال أبو العباس السفاح «قف عن مقاطع الكلام وحدوده وإياك أن تخلط المرعى بالتهمل» .

ومن حلية البلاغة المعرفة بالفصل والوصل وكان يزيد بن معاوية يقول «إياكم أن تجعلوا الفصل وصلاً فإنه أؤد وأعيب من اللحن» وكان بعض عظماء العرب اذا كاتب ملوك الجاهلية يقول لكاتبه : «افصلوا بين كل معنى منقض وصلوا اذا كان الكلام معجوناً بعضه ببعض وقيل للفارسي ما البلاغة فقال «معرفة الفصل من الوصل» والذي يقصر البلاغة على معرفة الفصل والوصل لا يكون أمام وضع تعريف جامع مانع لها على خلاف ذلك فالميدان البلاغي يتسع ليشمل هذا البحث وغيره من المباحث الأخرى وانما يعطينا بذلك دليلاً على أن هذا الباب له منزلة كبرى بل هو أهم أبواب البلاغة ومباحثها فكان من أدرك أسرار ونكته البلاغية فقد أحاط علماً بالبلاغة لأنه فهم أهم أبوابها ، ولذا فقد صدر عبد القاهر الجرجاني حديثه عن هذا الباب بقوله «اعلم أن العلم بما ينبغي ان يصنع في الجمل من عطف ، بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجئء بها منشورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة ولا يأتي لتام الصواب فيه الا الأعراب الخالص والأقوام طبعوا على البلاغة وأتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد» .

التعريف الاصطلاحي

الوصل : عطف بعض الجمل على بعض . والفصل : ترك هذا العطف : هذا هو التعريف الذي ارتضاه جمهور علماء البلاغة للفصل والوصل منذ الخطيب القزويني ، ونلاحظ على هذا التعريف أنه أخرج بحث الفصل والوصل بين المفردات من دائرة هذا الباب فما السبب في ذلك .

الفصل والوصل بين المفردات

ان الذي حدا بكثير من علماء البلاغة من جاء بعد عبد القاهر الجرجاني أن يقصروا بحث الفصل والوصل على الجمل بل على التي لا محل لها من الاعراب منها ، وعلى حرف الواو دون غيره من حروف العطف هو أن الإمام عبد القاهر حين تناول هذا الباب ذكر في صدره بايجاز العطف بين المفردات وبين فائدته وهو اشراك الثاني في اعراب الأول وحكمه ورأى أن الجمل التي لها محل من الاعراب تأخذ حكم المفرد ان كان للمعطوف عليها حكم وموضع من الاعراب وقال : «ان الأمر يسهل والذي يشكل أمره هو الضرب الثاني» وذلك أن تعطف على الجملة العاربية الوضع من الاعراب جملة أخرى كقولك «زيد قائم» و«عمرو قاعد» و«العلم حسن» و«الجهل قبيح» لا سبيل لنا أن ندعي أن الواو اشركت الثانية في اعراب قد وجد للأولى بوجه من الوجوه وإذا كان كذلك فينبغي أن نعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه ولم يسنوا لحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف فتقول «زيد قائم» و«عمرو قاعد» بعد الا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف ليشارك بين الأولى والثانية» .

فلم يقف الإمام عبد القاهر أمام عطف المفردات طويلاً لأن الأمر فيها هين ويسير وتتضح أسرارها البلاغية بأدنى نظر ولا يعني هذا أن دراسة الفصل والوصل بين المفردات خالية من الأسرار التي تجعلنا نتساءل عندما نرى بعض هذه المفردات تجيء أحياناً مفصولة وأحياناً أخرى تأتي موصولة وعالم البلاغة هو الذي يجب عليه أن يتصدى لبيان تلك الأسرار تقرأ قوله تعالى ﴿عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكاراً﴾ وقوله تعالى أيضاً : ﴿هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهين العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون﴾ وقوله تعالى : ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم﴾ وغير ذلك مما هو مثبت في ثنايا الكتاب الكريم وعلى أسنة الكتاب والشعراء فاننا نرى في الآيات الكريمة السابقة كثيراً من الصفات جاء بعضها مفصولة عما قبله وجاء الآخر موصولاً به ولا يمكننا أن نرجع ذلك الى التشريك في الحكم أو عدم التشريك فيه فالأمر اذن يحتاج الى أعمال النظر والبحث وراء السر في ذلك ولقد بينه علماء التفسير بثقافة كانت مزيجاً من البلاغة والنحو حين ذكروا أن الفصل في قوله تعالى : ﴿مسلمات مؤمنات﴾ .. الآية وقوله : ﴿الملك القدوس﴾ ... الآية .. بسبب أن هذه صفات متعددة لموصوف واحد .

أما المحيء بالواو في قوله تعالى : في ﴿ثيبات وأبكاراً﴾ وقوله : ﴿هو الأول والآخر﴾ ..

الآية فانها وان كانت أيضاً صفات متعددة لموصول واحد فان ما بينها من التقاء يحتم الاتيان بالواو حتى لا يتوهم الجمع بين الأضداد وهذا أحسن من قول بعضهم أن هذه الواو تسمى واو الثمانية .

هذا عن العطف بين الصفات :

فاذا عن العطف بين المفردات التي ليست بصفات فانها هي الأخرى لم تلق عناية عند كثير من الكتّابين في الفصل والوصل وربما لنفس السبب الذي ذكرناه من أن الإمام عبد القاهر الجرجاني قد مر عليها مروراً سريعاً فاقتفى المتأخرون ممن جاءوا بعده أثره وحذوا حذوه وكان المأمول منهم أن يتناولوا بالشرح والايضاح المسائل التي بناها وأسس قواعدها .

وتظهر أهمية دراسة الفصل والوصل بين المفردات عندما نعلم أنها تتصل اتصالاً وثيقاً بدراسته بين الجمل اذ أنها الأساس الذي تقوم عليه موضوعات هامة من هذا البحث مثل الفصل بين الجملتين لكمال الاتصال حين قاسوه على الفصل الواقع بين البيان والمبين والتأكيد والمؤكد والبديل والمبدل منه في المفردات ومثل حديثهم عن الجامع بين الجملتين بأنواعه الثلاثة وماذكروه عن التائل والتضاييف والتضاد وغيرها فان بيان ذلك في المفردات أوضح منه في الجمل ولذا لم يسع السكاكي عند الحديث عن الجامع الا أن يسوق الأمثلة من وادي المفردات ، فالفصل واجب في التوابع النحوية غير عطف النسق وهي مفردات لما بين التابع والمتبوع من انفصال تام يجعل الوصل حينئذ عطفًا للشيء على نفسه ، ومعلوم أن العطف يقتضي المغايرة .

... والفصل لكمال الاتصال بين الجمل معمول على تلك الصورة ...
والوصل مردود في مثل قول أبي تمام :

لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم
لعدم المناسبة التي تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه إذ لا مناسبة ظاهره بين مرارة الفراق
وكرم أبي الحسين فبينها على هذا الرأي انقطاع تام لا يصح معه الاتيان بالواو التي لا تجمع الا
المتناسبين ، ومن هنا كان الحكم على أبي تمام بالخطاء ووجوب الفصل هنا انعدام الجامع بين
الجملتين لهذا السبب .

والوصل واقع موقعه في قول المتنبي :

الخيل والليل والبيداء تعرفني والسيف والرمح والقرطاس والقلم
وقول الشاعر : ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو اسحاق ، والقمر .

وذلك لوجود نوع من الجامع بينهما ... والوصل للتوسط بين الكمالين في الجمل يشبههما .
وإذا كنا نعلم أسرار الفصل والوصل بين الجمل أدق وأخفى منها بين المفردات فان هذا لا
يمنع من أن البحث يجب أن يشملها معا ويعطي كلا منها مقدار ما يستحقه من العناية
والجهد .

أداة الوصل :

وكأقصر علماء البلاغة البحث في الفصل والوصل على الجمل التي لا محل لها من الاعراب ،
كذلك قصره على حرف الواو بين حروف العطف المتعددة ، وذلك لأن كل حرف منها يفيد
مع التشريك معاني أخرى مثل ان «الفاء» للترتيب والتعقيب و «ثم» للترتيب والتراخي و «أو»
تردد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا يعينه و «بل» تفيد الاضراب و «لكن» تفيد
الاستدراك وكل ذلك مما هو معروف في الدراسات النحوية فكانت هذه المعاني بمثابة المناسبات
الخاصة فاذا ما ورد حرف من تلك الحروف رابطاً بين أمرين فانه يفيد مع التشريك بينهما في
الحكم معناه الموضوع له والذي عرف به فإذا قلت «جاء محمد فعلي» أفادت الفاء تشريك علي
لمحمد في المجيء كما أفادت أن مجيء علي جاء عقب مجيء محمد بدون مهلة ولا شيء وراء
هذين .

أما الواو فليست الا في التشريك في الحكم وانما تتعلق أغراض الناس بتشريك المتناسبين في
الحكم ، لا بتشريك مالم يوجب بينهما نوع من أنواع الارتباط فاذا قلت جاءني زيد وعمرو لم
تفد بالواو شيئاً أكثر من اشراك عمرو في المجيء الذي أثبتته لزيد والجمع بينه وبينه ولا يتصور
اشراك بين شيئين حين يكون هناك يقع ذلك التشريك فيه وإذا كان ذلك كذلك ولم يكن
معنا في قولنا زيد قائم وعمرو قاعد معنى تزعم أن الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ثبت
اشكال المسألة .

ولكن مع هذا يجب أن ندرك أنه مع معرفة معاني حروف العطف غير الواو مما يجعل فهم
الأسلوب معها سهلاً ميسوراً الا أننا نجد أنفسنا في أحيان كثيرة نحتاج الى التأمل الذي نعرف به
لماذا جاءت «ثم» «مثلاً» في هذا الموضع وقد كان ظاهر الأمر أن تجيء «الفاء» أو العكس مما
يقتضي الكشف عنه اجالة النظر في حواشي الأسلوب وظروف النص وملابساته حتى نقف على
الأحوال التي أوجبت التعبير بهذا الحرف دون ذلك وبما لا جدال فيه أن معرفة هذا الأمر يعد
من صميم عمل البلاغي .

دائرة الفصل والوصل

ونستطيع الآن أن ندرك أن بحث الفصل والوصل قد وقف عند حدود الجمل التي لا محل لها من الاعراب دون غيرها ، كما انحصر أيضاً في الواو دون غيرها من حروف العطف الأخرى ولقد كان من الممكن أن تتسع دائرة هذا البحث لو أن المتأخرين بنوا على ما وضعه عبد القاهر وخطوا بالبلاغة خطوات أخرى ولكنهم وقفوا عند الابعاد والحدود التي خطها قلمه .

لو أننا رجعنا الى ما ذكرناه من حديث «أكرم بن صيفي» افسلوا كل معنى منقوض ، وصلوا اذا كان الكلام معجوناً بعضه ببعض وما ذكر معه من أقوال أخرى لرأينا أن في هذا مع اغفاله في القدم منطلقاً كان في استطاعتنا أن نبدأ السير منه لتناول البحث في الأساليب الأدبية كاملة دون الوقوف عند حدود المفردات أو الجمل .

فقد كان من الممكن أن يبحث الفصل والوصل بمفهوم أوسع مما استقر عليه ليشمل الكشف عنه بين الفقرات المتعددة في الموضوع الواحد ، وبين الأفكار المختلفة التي يشتمل عليها نص من النصوص وذلك لو أننا نظرنا إليها من خلال الربط المعنوي أيضاً دون التقييد بحروف العطف أو بخصوص الواو من بينها ، وبهذا يمكننا أن نرد على البلاغة العربية ما يوجه إليها كثير من خصومها حين وجودها في الأعم الأغلب تقتصر على بحث المفردات أو الجملة أو الجملتين دون أن تتعدى ذلك لتنظر في النص الأدبي كاملاً وما ذكر في بعض الألوان البديعية كحسن التخلص وغيره كان من الممكن بناء على تلك النظرة أن تعتبر في دائرة هذا البحث .

وإذا كان الامام عبد القاهر الجرجاني قد ألم بجانب هذا البحث وأوفاه حقه في جانب الجمل التي لا محل لها من الاعراب فقد كان لزاماً على من جاء بعده أن يبدأوا من حيث انتهى مادام الأمر قابلاً للبناء والاضافة ولكن على ما يظهر كان لشخصية الإمام وقوة تأثيرها من ناحية ، ولثقافة العصر من ناحية أخرى ما حلل بين الازضافة والزيادة على ما بناه الإمام ووضع حتى وقف الفصل والوصل عند الابعاد التي أشرنا إليها .

الفصل والوصل بين الجمل

أحوال الفصل :

أولاً : الفصل لعدم التشريك في الحكم أو التقييد :

قال تعالى في شأن المنافقين ﴿واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ، انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون﴾ وبالتأمل في هاتين

الآيتين نرى أن جملة الله يستهزئ بهم قد جاءت مفصولة عما قبلها لأنها لو وصلت به لاقضى ذلك أن تكون شريكة له في الحكم أو القيد وليس هذا المعنى المراد من الآية بيان ذلك :

انه لو عطف الجملة المذكورة على الجملة أنا معكم وهي حكاية عن قول المنافقين لاقضى ذلك العطف بناء على ما يقتضيه النحو العربي الذي يقرر أن العطف علانية تكرر العامل ، أن تكون جملة ﴿الله يستهزئ بهم﴾ حكاية أيضاً عن قول المنافقين مع أنها من قول الله سبحانه وفي كل هذا العطف يصبح معنى الآية الكريمة : وإذا خلا المنافقون الى زعماء الشرك قالوا لهم إنا معكم وقالوا أيضا الله يستهزئ بهم وهذا المعنى الذي أدى إليه الوصل بالواو عطفاً على مقول القول ليس بصحيح لأنهم لم يقولوا : ﴿الله يستهزئ بهم﴾ وكيف يقولون عن أنفسهم ذلك ؟ وإنما الذي قاله هو الله سبحانه وتعالى في حقهم ، ومن هنا امتنع عطف ما هو من قول الله سبحانه على ما هو من قول المنافقين لعدم الاشتراك في الحكم فوجب الفصل لذلك .

وكذلك يمتنع عطف الجملة المذكورة ﴿الله يستهزئ بهم﴾ على جملة قالوا ﴿إنا معكم ..﴾ لأنها لو عطف عليها لاقضى ذلك بناء على القانون النحوي أيضاً الذي اشترط قيماً في الجواب ، وما تقتضيه البلاغة التي تجعل المعطوف على هذا الجواب يأخذ أحكام المعطوف عليه فيكون مقيداً بما قيد به - أن يكون استهزاء الله بهم مقيداً بوقت خلومهم الى شياطينهم مع أن واقع الأمر يفيد أن هذا الاستهزاء دائم لهم ماداموا على النفاق يستوي في ذلك أن يخلوا الى شياطينهم أولاً يخلو إليها فلعدم ارادة تشريك المعطوف وهو جملة ﴿الله يستهزئ بهم﴾ للمعطوف عليه وهو جملة قالوا ﴿إنا معكم﴾ وجب الفصل .

وما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى : ﴿وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون﴾ .

وقوله تعالى ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون﴾ .

اذ لا يصح عطف ﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾ على ﴿أنؤمن كما آمن السفهاء﴾ لعدم اشتراك المعطوف في حكم المعطوف عليه الواقع مفعولاً ﴿لقالوا﴾ لأن المعطوف من قول الله وليس من قول الكافرين ، ومن هنا وجب الفصل .

وكذلك لا يصح عطف جملة ﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾ على جملة ﴿قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء﴾ حتى لا يتقيد المعطوف بما يتقيد به المعطوف عليه فيفسد معنى الآية بهذا العطف

إذ يصير معناها ﴿وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء﴾ وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس ﴿يتأكد أنهم هم السفهاء مع أن كونهم هم السفهاء أمر دائم الثبوت ليس مقيدا بوقت القول لهم ﴿آمنوا كما آمن الناس﴾ ولهذا وجب الفصل منها لدخول هذا المعنى الفاسد إلى الآية عن طريق الوصل . والأمر في الآية الثالثة واضح يمكن ادراكه في ضوء ما بيناه في الآيتين السابقتين .